



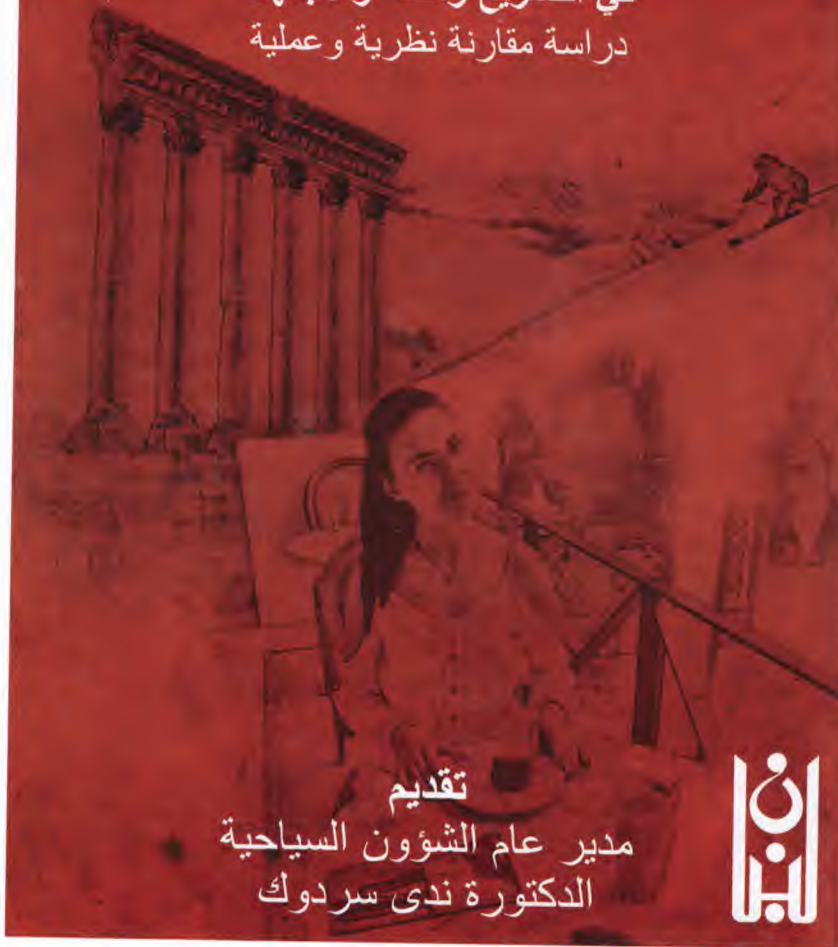
تأليف

القاضي زياد أنطوان أيوب

مستشار لدى مجلس شورى الدولة

المؤسسات والمهن السياحية

في التشريع والفقہ والاجتهاد
دراسة مقارنة نظرية وعملية



تقديم

مدير عام الشؤون السياحية
الدكتورة ندى سردوك

لبنان

المؤسسة
الحديثة
للكتاب

القاضي زياد أنطوان أيوب

*حائز على ماجستير في القانون من جامعة الحكمة في العام ١٩٩٥ مع تخصص في قانون الأعمال

*حائز على دراسات عليا في القانون المالي من جامعة الحكمة في العام ١٩٩٧

*تخرج من معهد الدروس القضائية في بيروت في العام ٢٠٠١

*مستشار لدى مجلس شورى الدولة ومكلف بقضايا الخبرة المسبقة والعجلة

*منتدب لدى وزارة الداخلية والبلديات ووزارة السياحة

* متخصص في قضايا الانتخابات السياسية، شارك في إعداد قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٨ ومسودة قانون الانتخابات البلدية والإختيارية للعام ٢٠١٠ ومسودة قانون الانتخابات

النيابية للعام ٢٠١٣ وللعام ٢٠١٧

* عضو في اللجنة الفنية لمكافحة الفساد

* له عدة مقالات قانونية منشورة والإصدارات التالية:

-أسباب إعادة المحاكمة في النزاع الإداري - منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٨

-الترشيح وحالات عدم الأهلية والتمانع في النزاع الإنتخابي الإداري - ٢٠٠٩

- القانون الإداري الخاص - منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٠ (بالإشتراك مع زملاء له)

- الرسم البلدي على القيمة التأجيرية في النزاع الضريبي - منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٠

- دليل قضاة مجلس شورى الدولة في الانتخابات النيابية - ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (بالإشتراك مع

زميل له)

-الجمعيات في لبنان بين التشريع والاجتهاد - دراسة مقارنة - منشورات المؤسسة الحديثة

للكتاب - ٢٠١٥



تعالج في هذا المؤلف موضوع المؤسسات والمهن السياحية في لبنان من حيث نظامها القانوني وخصوصية النزاع القضائي التي تخضع له وكيفية الترخيص بها والمراحل التي يمر بها والمستندات الإدارية والفنية المطلوبة والرقابة عليها والعقوبات التي تتعرض لها من الناحية الإدارية والجزائية. هذا فضلاً عن إنشاء وزارة السياحة وتنظيمها مع ملاحق تبين التماذج من أجل التقدم بطلبات الترخيص لجميع أنواع المؤسسات السياحية كل ذلك في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المرعية الإجراء واجتهاد القضاة الإداريين والعديلي، دون أن ننسى الإشكاليات القانونية والعملية التي يطرحها موضوع هذه المؤسسات والمهن من ناحية تشعب المعاملات والمخالفات العمرانية وغيرها التي تشكل عوائقاً جديدة أمام التراخيص المطلوبة

إن الكتاب الحاضر يشكل مرجعاً يمكن الركون إليه من قبل رجال القانون المهتمين بأمر وشجون المؤسسات والمهن السياحية وإنما أيضاً المستثمرين وأصحاب المحال والمؤسسات ذات الطابع السياحي من أجل الوقوف على الحقوق والواجبات التي ترعى نشاطهم هذا فضلاً عن أن المؤلف يصلح لأن يكون المرجع في تعليم مادة النظام القانوني للمؤسسات والمهن السياحية في المعاهد الفنية والمتخصصة من قبل الأساتذة والمعلمين نتمنى من هذا الكتاب أن يحقق ما نصبو إليه وهو إعطاء الأجوبة الشافية حول التساؤلات بشأن النظام القانوني للمؤسسات والمهن السياحية ونشاطها والإشكالات التي تعترض سيرها من الوجهة القانونية والإدارية، نظراً لما يتضمنه من غزارة في المعلومات وسهولة في الطريقة المعتمدة في البحث ونماذج مما يجعل من هذا المؤلف دليلاً لا غنى عنه في المكتبات الحقوقية ولدى مختلف المؤسسات والمهن السياحية والنقابات الخاصة المعنية بقضايا السياحة في لبنان

ISBN 9 786144 233481



9 786144 233481

المؤسسة الحديثة للكتاب

لبنان